

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٩٠

الثلاثاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد ديجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيستويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة باتيستيا دياث
	جنوب أفريقيا	السيدة سايلو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد المنبخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1908500 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطة غنية بالمعلومات تقدمها السفارة يوانا فرونيتسكا، ممثلة بولندا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة فرونيتسكا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٣ (أ) (IV) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم إحاطة لمجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، تغطي الفترة من ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة في مشاورات غير رسمية في ١٢ شباط/فبراير لمناقشة التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) (انظر S/2019/34) مع الدول الأعضاء في المنطقة. كان هذا هو الاجتماع السادس من نوعه الذي عقدته وفقا للفقرة ٢٨ من القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧)، الذي شدد مجلس الأمن بموجبه على أهمية إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية، حسب الاقتضاء، لضمان التنفيذ التام للتدابير المنصوص عليها في القرار.

وبعد عرض موجز من منسق الفريق، أدلى ممثلو كل من السودان ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان وإريتريا وأوغندا وليبيا ببياناتهم. وأعرب الممثلون جميعهم عن تقديرهم لإتاحة الفرصة لهم لتشاطر آرائهم مع لجنة ١٥٩١ والفريق بشأن التقرير النهائي. وناقشنا مع محاورينا مسائل أمن الحدود والجماعات المسلحة في المنطقة. وأعربوا عن التزامهم بتنفيذ تدابير الجزاءات، وسلطوا الضوء على أهمية الاستفادة من روح التعاون من خلال الحوار البناء بين اللجنة والدول المدعوة.

واقترح وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام خمسة أفراد للجنة، توقعوا لانتهاه ولاية الفريق في ١٢ آذار/مارس، جميعهم أعضاء حاليين في فريق خبراء، ليصبحوا خبراء في فريق الخبراء المعني بالسودان. وفي ٢٨ شباط/فبراير، وافقت اللجنة على ذلك الاختيار ونحن في انتظار التعيين الرسمي للخبراء الخمسة بواسطة الأمين العام.

وفي ١٣ آذار/مارس، تلقت اللجنة التقرير المرحلي الرابع للفريق. كان الفريق يراقب عن كثب الحالة التي سبقت وأعقبت إعلان حالة الطوارئ في السودان. وأفاد أنه في وقت كتابة هذا التقرير، كانت الاحتجاجات لا تزال مستمرة في بعض أنحاء البلد، وأن عدة أحزاب معارضة انضمت إليها. وقد أثرت الاحتجاجات كذلك على محادثات السلام، إذ علقت الحركات غير الموقعة مشاركتها في المزيد من المحادثات.

وأفاد الفريق بأن الحالة العامة في دارفور ظلت أكثر استقرارا منها في الخرطوم وبعض المناطق الأخرى من البلد. وعلى الرغم من أن الديناميات الإقليمية كانت مستقرة، أكد الفريق كذلك بعض المخاطر والتهديدات الإقليمية لعملية السلام في دارفور. وأبلغ اللجنة عن الاشتباكات المحلية المتكررة بين جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والحكومة في جبل مرة، فضلا عن أنشطة الجماعات المتمردة الدارفورية في ليبيا.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ذكر الفريق أنه على الرغم من الانخفاض في حالات النزاع، لا يزال الآلاف بحاجة إلى

ظلنا نردد في كل بياناتنا ولقاءاتنا مع أعضاء المجلس أن الأوضاع التي كانت سائدة في عام ٢٠٠٥، وقت اعتماد قرار الجزاءات على دارفور - أي قبل ما يزيد على ١٣ عاما - قد اختلفت تماماً الآن. وقد شهدت كل التقارير الأهمية التي صدرت عن السيد الأمين العام أو فريق الخبراء خلال العامين الماضيين على تحسن الأوضاع في دارفور تحسناً كبيراً. وكان هذا التحسن دافعاً لمجلس الأمن لاتخاذ قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧) ثم ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، اللذين قضيا بتخفيض قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وصولاً لخروجها النهائي وانتهاء ولايتها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وهو ما يستوجب علينا أن نفكر جدياً ودون تأخير أو إبطاء في أن نقوم بمراجعة أحكام القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) بما يجعله متوافقاً مع طبيعة التحديات الماثلة على الأرض، والتي تأتي على رأسها مسألة بسط سيطرة وهيبة الدولة وأجهزتها على كل المناطق في دارفور، الأمر الذي لن يتحقق إلا بالرفع العادل للحظر المفروض على السلاح في دارفور ومراجعة قرار العقوبات على هذا الأساس.

ونحن نتوقع أن يكون ذلك قريباً جداً.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد استعداد حكومة السودان لمواصلة تنسيقها وتعاونها مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين لمواجهة التحديات الأمنية، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عابرة الحدود، بجانب تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. وأود أن أذكر بما ورد في التقرير الختامي للرئيس السابق للجنة مجلس الأمن للجزاءات بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي قدمه بعد زيارة ميدانية قام بها إلى السودان، وورد فيه الآتي:

(تكلم بالإنكليزية)

”وأكد العديد من أعضاء اللجنة أن الحالة العامة في دارفور قد تحسنت بشكل كبير.“ (S/PV.8123، صفحة ٢.)

المساعدة الإنسانية. ولفت الفريق انتباه اللجنة إلى عدم كفاية الحصص الغذائية والإمدادات الطبية في مخيمات النازحين واستمرار سياسة الحكومة في تفكيك مخيمات النازحين.

وأخيراً، أود أن أبلغ المجلس باعتزامي زيارة السودان. وأقوم حالياً بمناقشة مواعيد وبرنامج زيارة محتملة مع ممثلي السودان في نيويورك. لم تحدد بعد مواعيد للزيارة، نظراً للحالة السياسية والأمنية الراهنة في السودان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أرجو أن أتقدم بالتهنئة لكم شخصياً، السيد الرئيس، ولبلدكم الصديق على ترؤسكم المجلس هذا الشهر. كما أرجو أن أتقدم بالشكر للسيدة السفيرة يوانا فرونيتسكا، رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، على هذا التقرير الذي قدمته لمجلس الأمن.

بداية أرجو أن أؤكد على التزام الحكومة السودانية بالتعاون مع كل أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة التي تعمل في السودان. هذا التعاون الذي ظل مبدولاً خلال الفترة الماضية مع فريق الخبراء واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، التي استمعنا للتو لتقريرها الدوري الذي يصدر كل ٩٠ يوماً.

وأرجو هنا أن انقل لكم ترحيب حكومة بلدي بالزيارة التي تنوي رئيسة لجنة ١٥٩١ القيام بها إلى السودان في الفترة المقبلة، والتي علينا أن نتفق على مرجعياتها، وهذا هو السبب الرئيسي في أننا لم نتواضع بعد على تاريخ معين لهذه الزيارة. ونرجو أن تكون هذه الزيارة فرصة لها لتقييم تقدم الأوضاع على الأرض واستقاء المعلومات بالمشاهدة الفعلية، بما يتيح لها الفرصة وللجنة الجزاءات للتوصل إلى قرارات ومواقف سليمة مبنية على حقائق موثقة لا معلومات ثانوية تفتقر إلى الصدقية.

دارفور. كما نؤكد في المقابل، عدم قبولنا - ولعل أعضاء المجلس يتفقون معنا في ذلك - أن يتجاوز فريق الخبراء أو لجنة الجزاءات أو بعثة العملية المختلطة التفويض الممنوح لهم بموجب قرارات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بلجنة الجزاءات، فإن تفويضه محدود بشكل واضح وظاهر ولا لبس فيه. وهنا، أشير إلى الحديث الذي ورد في التقرير المعروض على المجلس عن المظاهرات التي وقعت في الخرطوم، والتي ليس للجنة الجزاءات علاقة بها، حيث أن ولايتها تقتصر على متابعة قرار الحظر الصادر من مجلس الأمن داخل نطاقه الجغرافي المحدد وداخل ولايته المحددة في القرار المنشئ لهذه اللجنة.

وفي ملاحظة شخصية، أود أن أنهي إلى المجلس أنه في خاتمة مهمتي التي تنتهي في الأسبوع القادم بصفتي الممثل الدائم للسودان وممثلاً لفخامة رئيس جمهورية السودان، يشرفني القول إنني قد خاطبت هذا المجلس الموقر، الذي عهدت إليه بالمسؤولية ذات الأولوية عن صون السلم والأمن الدوليين، ما يربو على ٢٠ مرة. وأرجو، باسم بلدي الحبيب للسودان، أن أكون قد أسهمت مع أعضاء المجلس في تحقيق جزء من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ السودان نموذجاً لهذا التفاعل مع التركيز على أهمية ومركزية التعاون الاقتصادي والاجتماعي باعتباره جوهر السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أهني ممثل السودان على الاختتام الناجح لمهمته كممثل دائم. وعلى أساس مهني وشخصي، نتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

(تكلم بالعربية)

وفي التقرير الربع سنوي الذي قدمه إلى المجلس في ٢٧ تموز/ يوليه ٢٠١٧، قال أيضاً:

(تكلم بالإنكليزية)

”وكما ذكرت في تقريرتي عن الزيارة، أعتقد أن جميع جهود الأمم المتحدة في دارفور، سواء كانت تتعلق بعمليات حفظ السلام أو الجزاءات، ينبغي، مثالياً، أن تستعرض بالتبادل وبطريقة تكاملية بحيث تعكس الحالة الراهنة على أرض الواقع.“

(تكلم بالعربية)

كما أود الإشارة إلى تطابق رأي فريق الخبراء مع ما ذهب إليه الرئيس السابق للجنة الجزاءات، وهو ما يجد التأييد والقبول، في رأينا، من الرئيسة الحالية للجنة. وهذا يقودنا إلى التساؤل عن عدم اتخاذ خطوات عملية ملموسة حتى الآن لإزالة هذا التضارب من حيث الوقائع والمنطق والإجراء السليم، والقانون أيضاً، باعتبار أن ما يباشره مجلس الأمن هو إجراء قانوني له مكانته في القانون الدولي. وتتساءل عن هذه الخطوات العملية لإزالة التضارب المائل بين قرار مجلس الأمن بأن الوضع قد عاد إلى طبيعته في دارفور وما تبعه من تخفيض وصلت نسبته حتى اليوم إلى ٧٥ في المائة من قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبين عدم بدء رفع الجزاءات في دارفور حتى يومنا هذا. هذا وضع شائه ينبغي أن ينتهي.

ختاماً، نؤكد للمجلس، كعهدنا دائماً، على استعداد حكومة السودان للتعاون مع فريق الخبراء ولجنة الجزاءات وكل مؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة لمعالجة الأوضاع في